خبراء زراعة واقتصاد يدعون إلى سرعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

■ «تقرير/أحمد الطيار

حث خبراء زراعة واقتصاد وتجار متخصصون في تجارة الحبوب الحكومة على سرعة اتخاذ إجراءات فورية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتي أقرت العمل بها مطلع فبراير الماضي في إطار السياسات والجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي ومواجهة تحدياته الراهنة والمستقبلية للمواطنين.

وقال الخبراء في تصريح لـ"الثورة "إن استمرار الأزمة الراهنة التي تمر بها بلادنا يجعل من الصعوبة بمكان توفير الإمكانيات المالية لاستمرار الاستيراد من الخارج خصوصا وأن توفير العملة الصعبة للتجار وتغطية الاعتمادات المستندية لاستيراد الحبوب والمواد الغذائية من الخارج باتت تمر بصعوبات جمة ويخشى من تفاقم الأزمة مما يؤدي لانهيار العملة المحلية أمام الدولار وبالتالي لن يصبح المواطن العادي قادراً على شراء القمح والدقيق إذا ارتفعت أسعار الدولار عما هي عليه حاليا.

وأهاب الدكتور عبدالقادر شرف الحبيشي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة ذمار بالجهات المعنية في بلادنا سرعة اتخاذ اجراءات فورية للوقوف على مستوى المشكلة الغذائية حاليا في بلادنا خصوصا وان الموسم الحالي يشهد جفاف ويمكن أن يؤدي لتراجع الإنتاج المحلي من الحبوب التي وصلت العام الماضي ٢٠١٠م إلى اكثر من مليون طن .

وأضاف: إن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي هي السبيل الأمثل لتجاوز المشكلة الآنية والدائمة للغذاء في اليمن فهي تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في تقليل مشكلة الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول العام ٢٠١٥م، وتحقيق الأمن الغذائي لـ ٩٠٪ من السكان بحلول العام ٢٠٢٠م، وتقليل سوء التغذية للأطفال بنسبة ١٪ على الأقل كل عام.

وأضاف :إن الإنتاج الزراعي المحلي لبلادنا لايغطي سوى ١٥٪ على الأكثر من كمية الاحتياجات الغذائية السنوية للسكان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة وهذا يعني أن أي تأثيرات في الداخل كنقص الوقود من الديزل او ارتفاع أسعاره أو وجود عوامل عدم الاستقرار ستنعكس سلبا على مستوى الانتاج ويكون مردوده سلبيا على القطاع الزراعي .

ولفت إلى أن مشكلة نقص الديزل وارتفاع أسعاره ستؤثر سلبا على مستوى الإنتاج من الخضروات والفواكه وسيكون اولى ثمارها ارتفاع الأسعار على المستهلكين وهذا يؤثر مباشرة على موازنة الاسر من جهة وعلى مستوى التغذية لأفراد الأسرة .

وكشف مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الذي أعدّته الحكومة بالتعاون مع المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء "IFPRI" بواشنطن نهاية العام الماضي عن أن ما نسبته ٣٢,١٪ من سكان اليمن غير آمنين غذائياً، وذلك يعني أن حوالي ثلث اليمنيين أو ٧,٥ مليون شخص يعانون من الجوع ولا توجد لديهم أغذية كافية، كما أن ٥٧,٩٪ من جميع الأطفال يعانون من سوء التغذية وهو ما يعيق التطور المستقبلي للمجتمع والاقتصاد اليمني.

ووفقا لبيانات اقتصادية تعاني اليمن من مشكلة غذائية تتمثل في اعتمادها على الاستيراد حيث لا يتجاوز نسبة ١٥٪ من الاحتياج إذ تقول دراسة اقتصادية أعدها الدكتور شبير الحرازي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء أن إنتاج الحبوب في اليمن يعد من أهم القضايا الاستراتيجية بصفة عامة ومن أبرز التحديات التي تواجهها بلادنا بل ويعد من المتطلبات القومية الضرورية، مشيراً إلى أن كميات إجمالي الكميات المنتجة من الحبوب اتصفت بالتقلب المستمر من عام إلى آخر ، حيث بلغت عام ٢٠٠٨م حوالي ٧١٤ ألف طن، وتحقق بذلك زيادة بلغت حوالي ٦٨ ألف طن أي نحو١٠٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٧م وبلغت في المتوسط حوالي ٦٥٨ ألف طن.

وحول نصيب الفرد من الغذاء يوضح أن تناقص نصيب الفرد من الغذاء تنتج عنه مشاكل أكثر حدة وعديدة أهمها التأثير السلبي على إنتاجية الفرد ومن ثم إنتاج المجتمع، وبتفاقم تناقص نصيب الفرد من الغذاء ينتج عنه سوء تغذية وانخفاض حيوية ونشاط الفرد ومقاومة الجسم للأمراض ، لذلك فإن تناقص متوسط نصيب الفرد من الغذاء يعتبر نتاجاً لعدة ظواهر تأتي في مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر، ولذا فإن السبب الرئيسي لانخفاض نصيب الفرد من الغذاء في اليمن هو أن معدلات النمو السكاني تفوق معدلات نمو إنتاج الغذاء نتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية من أرض ومياه وصعوبة توسعها أو زيادتها .

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد حلول مستدامة لتحسين الأمن الغذائي لمواطني الجمهورية اليمنية وتقدم تحليلا شاملا للوضع الراهن للأمن الغذائي في اليمن وتحدياته الرئيسية بالإضافة إلى خطة العمل التنفيذية.

ويرى مختصون إنه وفي حال تم تنفيذ هذه الأولويات السبع وانتقل واضعو السياسات من وضع الأهداف وتحديد الأولويات إلى وضع الإصلاحات السياسية المطلوبة وتصميم خطط استثمارية خاصة لتنفيذ تلك النقاط، فإن اليمن سوف تصل إلى أهداف الأمن الغذائي بحلول الأعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٠م والمتمثلة في تقليل مشكلة الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول العام ٢٠١٥م وتحقيق الأمن الغذائي ٩٠٪ من السكان بحلول العام ٢٠٢٠ م و تقليل سوء التغذية للأطفال بنسبة ١٪ على الأقل كل عام.

وتشمل الاستراتيجية سبع أولويات مطلوب تنفيذها لضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وفي حال تم تنفيذ هذه السبعة المحاور فإن اليمن سوف تصل إلى أهداف الأمن الغذائي وتصبح بلداً مؤمناً غذائياً بحلول العام ٢٠٢٠م، وتتمثل تلك الأولويات السبع في إصلاح عملية دعم الوقود لزيادة الأمن الغذائي، حيث ترى الاستراتيجية أن قيام الحكومة برفع أسعار الوقود خطوة إصلاحية من شأنها توفير فرص أكبر لتطوير الأمن الغذائي في حالة أن عملية رفع أسعار الوقود صممت بشكل جيد بحيث تصبح داعمة للأمن الغذائي .

وفيما تؤكد الأولوية الثانية على تحسين وتطوير المناخ التجاري لدعم الاستثمارات الداعمة للأمن الغذائي في القطاعات الواعدة، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في معالجة مشكلة الأمن الغذائي، وكذا تحسين المناخ الاستثماري للمستثمرين المحليين والأجانب، وتشجيع الاستثمار في المناطق الريفية، في القطاعات الواعدة كالتعدين ومعالجة الأغذية والسياحة باعتبارها تشكل ركائز أساسية لخلق فرص عمل في المناطق الريفية وبالتالي مساعدة الفقراء في حل مشاكل الأمن الغذائي.

تؤكد الأولوية الثالثة على ضرورة إتباع سياسات للحد من زراعة القات كما ركزت الأولوية الرابعة على ضرورة إيجاد وتطوير إدارة مخاطر الأمن الغذائي، وذلك لكي تقلل من تعرض اليمن لكوارث وصدمات ارتفاع أسعار الغذاء في العالم من خلال إيجاد آليات لحماية البلد من الارتفاعات السعرية العالمية، وكذا خلق تنافس بين مستوردي الغذاء وعدم احتكار الاستيراد وحصره في مجموعة من المستوردين من خلال إصدار قوانين مناسبة تساهم في تحسين الأمن الغذائي بشكل كبير.

وتؤكد الأولوية الخامسة على ضرورة القيام بتنفيذ استراتيجية قطاع المياه بشكل حاسم من خلال تعزيز القدرات والتنفيذ لإدارة شاملة للمياه تشتمل على تطوير القدرات ومراقبة المياه الجوفية وتحسين جودة المياه ومعالجة التأثيرات البيئية، أما الأولوية السادسة فقد شددت على إيجاد استثمار عام أفضل وتحسين تقديم الخدمات وخاصة في المناطق الريفية من خلال إيجاد التوازن الأفضل للاستثمارات العامة مع أهداف التنمية في اليمن، وجودة الإنفاق التي تحدد نتائج الأمن الغذائي، وأيضاً من خلال القيام بتقييم ومراقبة جودة تقديم الخدمات والاستثمار بشكل فعال في كل القطاعات للحصول على نتائج أفضل، وتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية والطرق الريفية، والخدمات الأساسية والقيام ببرامج تتعلق بالرضاعة الطبيعية والتثقيف والتغذية والتوعية الصحية وتنظيم الأسرة ورعاية المواليد ومراقبة نمو الطفل.

وتؤكد الأولوية السابعة على أهمية قيام الحكومة بعمل حملات وطنية توعوية وعلى مستوى عال لتنظيم الأسرة والتغذية الصحية وتمكين المرأة، وذلك من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة، ومناقشة نقص التغذية والثقافة الصحية بين اليمنيين.

بيع أذون خزانة بمبلغ (٧٣,٥٦٢) مليار ريال

■ «الثورة»/خاص

□ تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء اذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧١٤)، وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ (٧٣,٥٦٢,٢٧٠,٠٠٠) ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً، (٣٦٤) يوماً، (٢٢,٥٤٪)، (٢٢,٦٥٪)، (٢٢,٦٦٪) على التوالي، وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

انخفاض إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في نهاية أغسطس ٢٠١١م بنسبة ١,٢٪

■ «خاص/الثورة

انخفض إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في نهاية أغسطس ٢٠١١م بنسبة ١,٢٪ عما كانت علية في نهاية شهر يوليو ٢٠١١م .

وقال البنك المركزي اليمني: إن الودائع انخفضت من ١٣٢١,٧ مليار ريال في نهاية يوليو ٢٠١١م إلى ١٣٠٥,٧ مليار ريال في نهاية أغسطس ٢٠١١م وبانخفاض يقدر بـ ١٦ مليار ريال .

وبحسب تقرير حكومي فإن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تناهز نحو ٨٠,٢ ٪ من جانب الخصوم لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، وقد نمت بمتوسط سنوي ١٦,٦٪ . وتظهر البيانات أن الودائع المصرفية نمت بنحو ٣٣,٥٪ عام ٢٠٠٧م ثم انخفضت إلى ١٧,٣٪ عام ٢٠٠٨م ثم إلى ٩٪ عام ٢٠٠٩م ، ومع ذلك فقد ارتفعت القيمة المطلقة للودائع عام ٢٠٠٩م بمقدار ١١٠ مليارات ريال لتصل إلى ١٣٤٢,٥ مليار ريال .

صندوق تمويل الصناعات الصغيرة بعدن يمول ٢٩ مشروعا بـ ١١ مليون ريال

■ «عدن/ سبأ

مول صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن أمس ٢٩ مشروعا صغيرا بتكلفة ١١ مليوناً و٥٠ الف ريال.

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لـ(سبأ) أن القروض الممنوحة خصصت لتنفيذ مشاريع في مجالات الأنشطة الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل.

وأشار إلى أن فرع الصندوق بعدن وفي إطار خطته الإقراضية والخدماتية للربع الأخير من العام الجاري يهدف إلى إقراض عدد كبير من أصحاب المشاريع الصغيرة في محافظات عدن- لحج - أبين.

يذكر أن فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن مول خلال العشرة الأشهر الماضية بدءاً من يناير وحتى أكتوبر من العام الجاري ١١٧ مشروعاً صغيراً مدراً للدخل بتكلفة تزيد عن ٨٠ مليوناً و ٦٢٥ الف ريال وفرت ٧٠٢ فرصة عمل في محافظة عدن .

وفقا لتقرير رسمي

الأزمات المالية العالمية تؤثر سلباً على اقتراض اليمن

■ «كتب/عبدالله الخولاني

أكد اقتصاديون أن الإصلاح المالي بمختلف أوجهه (الموازنة العامة والإدارة المالية) يعتبر المقدمة والمدخل الأساسي لإجراء إصلاحات عامة وشاملة في مختلف المجالات وعليه يتوقف النجاح في جوانب الإصلاح الأخرى، حيث يشكل الإصلاح المالي قوة الدفع الأساسية لإحداث إصلاح إداري شامل، باعتباره متطلبا أساسيا ولازما لبناء، وإعادة بناء الإدارة الحكومية الكفؤة والفعالة كما يعتبر الإصلاح المالي ضرورة حتمية لتوطين رؤوس الأموال الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فالموازنة هي عنصر الجذب لأي مستثمر أجنبي يرغب في استثمار أمواله في بلد أجنبي.

من جانبها أشارت وزارة المالية الى أن الأزمة المالية العالمية أثرت على المديونية العامة لليمن في جانب ضعف الاقتراض أو الحصول على قروض جديدة وذلك بسبب ضعف الإقراض من الجهات المانحة لنقص السيولة المالية العالمية، وقالت إن ضعف الاستغلال العام للقروض سوف يجعل الجهات المقرضة تتقاعس عن إقراض الدول التي ليست لديها القدرة على استيعاب القروض، وحثّت على ضرورة التوجه إلى الاستغلال الأمثل للقروض المتاحة وتوجيهها إلى مشاريع البنية التحتية. وشددت على ضرورة حث الجهات على سرعة استغلال القروض الخارجية، وإمكانية الاستمرار في الاقتراض الخارجي للقروض الميسّرة وطويلة الأجل، وحصر القروض على الأمور الضرورية وذات العائد الاقتصادي المرتفع حتى لا ترتفع بحجم المديونية إلى مستويات غير مرغوبة".

ولفت التقرير إلى انه في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وتعدد وتنوع وتطور الاحتياجات التنموية فإن الحاجة إلى إدارة النفقات العامة بصورة رشيدة تحقق الفاعلية والكفاءة، وتوجه هذه الموارد لتمويل المشاريع التنموية والخدمات الأساسية الأكثر إنتاجية وذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأكبر على النمو الاقتصادي، وتلك التي تساهم في التخفيف من الفقر تصبح أكثر إلحاحا وضرورة لأزمة وقالت إن الإصلاح سيتحقق من خلال التأكيد على أهمية الربط بين السياسة المالية وخطة وبرامج التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر وعدم التركيز عند إعداد الموازنة على الأهداف الآنية لان ذلك يحد من دورها التخطيطي، وهذا الأمر يتطلب جعل عملية إعداد الموازنة مرتكزة على توجهات إستراتيجية عامة ترتبط من ناحية بطبيعة دور الدولة في ظل اليات السوق بصورة عامة، ودور السياسة المالية بصورة خاصة في إدارة الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى ارتباطها باستراتيجيات وخطط الدولة العامة التنموية والاجتماعية.

الإمارات العربية المتحدة تتصدر أهم عشرين دولة مصدرة للجمهورية اليمنية

■ «كتب / منصور شايع

تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة أهم عشرين دولة مصدرة إلى بلادنا خلال العام الماضي ٢٠١٠م وذلك بقيمة واردات إلى اليمن بلغت حوالي ٣٥٧ مليارا و٦٧٧ مليونا و١٢٦ ألف ريال ، وبما يعادل ١٧,٦٨٪ من الإجمالي العام للواردات اليمنية من الخارج في العام الماضي مقابل ٣٢١ مليارا و١٣١ مليونا و٦٣٢ ألف ريال في العام ٢٠٠٩م ، وبما يعادل ١٧,٢٥٪ من الإجمالي العام للواردات اليمنية من الخارج في العام السابق. وذكرت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها "الثورة" أن قيمة الواردات من دولة الإمارات العربية المتحدة زادت في ٢٠١٠م بنحو ٣٦ مليارا و٥٤٥ مليونا و٤٩٤ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ١١,٣٪ .

وبحسب البيانات فقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية المصدرة إلى اليمن في ٢٠١٠م حيث بلغت قيمة واردات من السعودية حوالي ١٦٦ مليارا و٣٠ مليونا و٨١٦ ألف ريال ، وبما يعادل ٨,٢١٪ من الإجمالي العام للواردات اليمنية من الخارج في العام الماضي مقابل ١٥٢ مليارا و٣٧٧ مليونا و٧١ ألف ريال في العام ٢٠٠٩م ، وبما يعادل ٨,١٨٪ من الإجمالي العام للواردات اليمنية من الخارج في نفس العام كما أن قيمة الواردات من المملكة العربية السعودية زادت في ٢٠١٠م بنحو ١٣ مليارا و٦٥٣ مليونا و٧٤٥ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ٨,٩٪.

رد محطة حراز لتعبئة اسطوانات الغاز

■ عملاً بحق الرد «فقد اطلعنا على ما كتب في صحيفتكم الصادرة يوم السبت بتاريخ ٢٠١١/١١/١٩م، تحت عنوان «شركة الغاز تؤجل رقابتها اسطوانة الغاز بمديرية مناخة تلاعب بالأوزان وارتفاع بالأسعار».

فقد استغربنا مما جاء في هذا المقال الذي لم نعرف ما هي الأسانيد القانونية أو الواقعية التي استند إليها الكاتب ونوضح لكم أن المحطة تعمل جاهدة على توفير مادة الغاز للمواطنين وتتحمل الكثير والكثير من المعاناة المادية والمعنوية حرصاً منها على عدم انقطاع هذه المادة عن المواطنين والذي فعلاً تمكنا من حد العجز رغم انعدامها في بعض مناطق الجمهورية وابتاعت بأسعار خيالية على مرأي ومسمع، ونحن ما زلنا ملتزمين بالسعر والوزن المحدد لنا من الجهة المختصة والمحطة في الأساس خاضعة لإشراف الجهات الحكومية وهي الشركة اليمنية للغاز والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة التي تكلف لجاناً ميدانية مختصة للنزول الميداني بشكل دوري بهدف تفقد التعبئة والوزن، حيث كانت آخر زيارة لمحطتنا من قبل لجنة الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس قبل شهر وقد تأكدت من مدى الالتزام بالأوزان المعتمدة وقامت بتختيم الميازين ورفعت تقريرها متضمناً تأكيدهم أن المحطة ملتزمة بالإجراءات المتبعة والأوزان المعتمدة وبدورنا فإننا أكثر حرصاً من الجميع فيما يتعلق بالأوزان وغيرها كوننا نتعامل من منطلق أن المحطة خدمية ١٠٠٪، ولا تقبل بحدوث أي تجاوز يؤثر على آدائها الجيد مع العلم أن مبيعات المحطة من مادة الغاز تتم لوكلاء معتمدين رسميا من قبل الشركة اليمنية للغاز ولا يوجد بيع مباشر لأي مواطن نهائياً ولم نتلق أي شكوى من أي وكيل بخصوص الوزن أو السعر، ومرفق لكم الوثائق والأوليات التي تثبت لكم ذلك لآخر نزول ميداني في نهاية شهر ٢٠١١/١٠م.

وأن ما جاء في نفي المجلس المحلي لمديرية مناخة – حراز بنفس المقال المنشور في صحيفتكم يؤكد عدم صحة ذلك المقال وما ورد فيه من تخرصات لا تستند إلى أي دليل فكان من الأحرى بكاتب المقال التوجه إلى الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس أو الشركة اليمنية للغاز وهي الجهات المختصة بالرقابة لمعرفة الحقيقة بدلا من الاعتماد على الشائعات والتخمين والأسماء الوهمية المشار إليها في مزعوم ذلك المقال. كما أن المحطة لا تتأمن من أي إجراءات تقوم بها الجهات المختصة في الرقابة والتفتيش بما يخدم المصلحة العامة.

كما أننا نستغرب مما جاء في المقال من أن الرقابة الحكومية أصبحت مشلولة نتيجة الأحداث فبهذا أصبح المقال يحكم على الحكومة بالفشل وبهذا فهو مخالف للواقع والمنطق ,فالحكومة مستمرة وقائمة في عملها على أكمل وجه.

وأخيراً نتمنى أن تكون هناك مصداقية واستناد إلى حقائق رسمية وقانونية فيما ينشر في صحيفتكم. ولكم التحية.

المحرر

■ عملا بحق الرد وتأكيداً لمصداقية الصحيفة فيما تنشره فقد قمنا بنشر الرد كما جاء من مالك المحطة رغم إنها نصت بما تحتويه من ألفاظ لا يجوز أن تصدر من رجل أعمال يفترض أنه يجيد فن التخاطب مع الآخرين.

أما فيما يتعلق بالتهم الموجهة للمحرر بعدم صحة ما نشره فهذا مخالف للواقع ولما يعانيه الناس في مديرية مناخة وبشكاوى موجودة لدى الصحيفة وموقعة من المواطنين أنفسهم ومع ذلك فقد تعاملنا بمهنية مع ما وصل إلينا وقمنا بالتواصل مع المجلس المحلي في المديرية الذي أكد وصل الشكاوى من المواطنين وهو ما دفع بالمجلس للنزول الميداني برئاسة رئيس المجلس المحلي بالمديرية وهو ما أكدناه في كتابتنا وفيما يخص الشراكة اليمنية للغاز فقد تم التواصل معها وهي من أكد لنا تأجيل الفحص الدوري للمحطة نتيجة التقطعات الحاصلة في الطرقات وعملية النهب لوسائل النقل الحكومية ولم نأت بشيء من الخيال كما يدعي الرد، وكان الأحرى بمالك المحطة بدلاً من إلقاء التهم أن يلتفت لمعاناة الناس والعمل على حلها إن كان يتمتع بالحرص والأمانة التي اتحفنا بها في بداية رده.

تراجع الجنيه المصري يهدد بكارثة اقتصادية ويرفع أعباء الديون

■ «حالة من الترقب تسيطر على الأجواء الاقتصادية في مختلف القطاعات بعد ارتفاع أسعار الدولار ليتخطى حاجز الـ٦ جنيهات ويصل إلى ٦ جنيهات وثلاثة قروش لأول مرة منذ ٦ سنوات، كما أنه منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير وأسعار الدولار تحافظ على مستوياتها لأقل من هذا الحد، إلا أنها لم تستمر كثيراً لتكسر الحواجز المتوقعة وتبدأ التخوفات من انحدار الجنيهة المصري في الانحدار تدريجياً خلال الفترة المقبلة. وفقا لما ذكرته "اليوم السابع" المصرية أمس .

إلا أن ارتفاع الدولار حتى الذهب من تراجع عنيف في السوق المحلي المصري كان يمكن أن يحدث لو لم يرتفع الدولار متابعاً للأسواق العالمية.

وأكد إيهاب واصف عضو شعبة الذهب والمجوهرات، أن أسعار الذهب في تراجع تدريجي منذ بداية الأسبوع الحالي، إلا أن ارتفاع الدولار ليكسر حاجز الـ٦ جنيهات استطاع حماية الذهب من التراجع.

وعلق محمد الأبيض رئيس شعبة الصرافة بالاتحاد العام للغرف التجارية إلى أن مصر تدخل في مؤشرات خطيرة جداً ومنعطف للانحدار التدريجي في ظل رفع المطالب السياسية من مختلف القوى دون النظر لانحدار الحالة الاقتصادية وعدم كفاية الاحتياطي النقدي إلا لثلاثة أشهر فقط، وأنه حان الوقت لإنقاذ ما لدينا من الاحتياطي النقدي من خلال تكثيف المطالب بالمعونات الخارجية، إضافة إلى تشجيع الإنتاج المحلي كعامل مساعد في رفع القدرة النقدية في مصر.

انخفاض طلبيات الصناعات الجديدة بمنطقة اليورو

■ «قال الاتحاد الاوروبي أمس الاربعاء ان الطلبيات الصناعية الجديدة في منطقة اليورو تراجعت في سبتمبر مسجلة أكبر انخفاض منذ ديسمبر عام ٢٠٠٨م والتراجع اسوأ بكثير من توقعات الاقتصاديين في أحدث مؤشر على أن أوروبا تتجه نحو حالة ركود.

وقال مكتب الاحصاءات الاوروبي يوروستات: أن الطلبيات في منطقة اليورو التي تضم ١٧ دولة انخفضت ٦,٤ ٪ في سبتمبر بالمقارنة مع اغسطس أي اقل بكثير من توقعات بانخفاض بنسبة ٢,٥ ٪ وسجلت فرنسا والمانيا انكماشات كبيرة.

وسجلت طلبيات السلع الراسمالية وهي مؤشر على الاستثمار في المعدات الجديدة أكبر تراجع في سبتمبر بالمقارنة بالشهر السابق فنزلت ٦,٨ ٪ فيما يشير الى أن مدراء المصانع والشركات أصدروا توجيهات واضحة بتقليص خطط التوسع.

وعلى اساس سنوي تراجعت الطلبيات الصناعية الجديدة في منطقة اليورو ١,٦ ٪ في سبتمبر في حين كان اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم يتوقعون زيادة بنسبة ٨٪.